٣١٣

انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجري المبهم
لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال
على اصله   هنا اي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر
ماله صورة اي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود
اي نهايات من جهاته محصورة اي مضبوطة   نحو الجهات
الست اي اسمايها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى مخصوص صح
لانها امور اعتبارية اي باعتبار الكاين في المكان فقد يكون
خلفك اماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس
لها امد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا كذا
في التصريح   وما اشبهها في الشياع كناحية الخ ما مبتدا وكناحية
خبر والجملة مستانفة لبيان نحو الجهات وما افاده كلامه من صحة
نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام
الهمع ونقل الحفيد عن الرضي انه قال يستثنى من المبهم جانب
وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وفوق
البيت فلا ينتصب شي منها على الظرفية بل يجب التصريح معه
بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول
ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلا عن المص عدم صحة
نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا
ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الرضي فتدبر
ونحو المقادير جعلها من المبهم احد مذاهب
للنحاة والثاني انها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم
من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه ابو حيان انها
شبيهة بالمبهم من جهة انها ليست شيا معينا في الواقع

فان الميل

فان الميل مثلا تختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي
مبهمة حكما وتحتمل انه المص جرى على هذا واراد بالمبهم ما يشمل
المبهم حكما وبذكر الشمني هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض
النسخ   كفرسخ الخ الفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة
فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر
مد البصر وهو عشر غلوات فهو الف باع نقله شيخنا عن الش
وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم   والثانية ما
صيغ اي ان يكون صيغ فتناسبه الى الثاني واجرى الش في حل النظم
على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات
فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية نص عليه
غيره انه من المختص كما سياتي وعليه فما صيغ معطوف
على مبهما والتقدير الا في حال كونه مبهما او مصوغا من الفعل
من مادة الفعل اي حروفه قال سم مما يدل على ان المراد من
مادة الفعل لا من نفسه   الاتي لما في اصله معه اجتمع اه وانما
قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدر غيره ليجري على القولين فيما
اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل او المصدر
الفعل العامل فيه جعل الش ال في الفعل للعهد والمعهود
الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المص
بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه
في المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو
انا جالس مجلس زيد او مصدرا نحو اعجبني جلوسك مجلس
زيد   نحو قعدت مرمى الخ قال شيخنا والنقض عدد الامثلة
اشارة الى انه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل
والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعدده مثال المفرد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)